

خطة إيرانية جديدة في صناعة البتروكيماويات؛ لمواجهة الحظر



تعتمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إنتاج ١٣ منتجاً جديداً في مجال البتروكيماويات لمواجهة الحظر الأميركي. وأفادت وكالة أنباء (فارس)، في تقرير لها، بأن الصناعة البتروكيماوية الإيرانية تعتمد على ورقة جديدة رابحة مع بدء العد العكسي للمرحلة الثانية من فرض الحظر الأميركي ضد إيران وتوجه وفود من (سابق) السعودية لمختلف الدول لوقف شراء المنتجات البتروكيماوية والبوليميرية من إيران. ومن أهم الخطط لمواجهة الحظر في سوق البتروكيماويات هو تنويع سلة إنتاج المنتجات البوليميرية، بحيث أنه كلما زاد تنوع إنتاج وعرض المنتجات في الصناعة البتروكيماوية استزداد الفرص للتسويق وبيع وتصدير المنتجات. وفي هذا السياق للمرة الأولى في صناعة البتروكيماويات الإيرانية ومع كسر احتكار بعض الشركات الأوروبية والأميركية ومنها شركة (فرانسيس)، فقد توفرت إمكانية إنتاج ١٣ منتجاً بوليميرياً جديداً، ستساعد فضلاً عن تلبية حاجات السوق الداخلية وإمكانية الحصول على القيمة المضافة، في توفير أرضية أكبر للأسواق التصديرية. وقد تمكن الخبراء الإيرانيون من التوصل إلى التكنولوجيا الوطنية لإنتاج ١٣ منتجاً بوليميرياً جديداً من البولي إثيلين

الخطي الخفيف والبولي إثيلين الثقيل والبولي بروبيلين. وفي تصريح أدلى به المدير التنفيذي لشركة بتروكيماويات (جم) حسين ميرافضلي، قال: إنه في حال إكمال سلسلة هذه المنتجات في الصناعات البتروكيماوية التكميلية، فإنها ستعود للبلاد بمائة مليون دولار من القيمة المضافة سنوياً. من جانبه، أعلن المدير التجاري لشركة بتروكيماويات (جم): إن إمكانية إنتاج أكثر من ألف و٥٠٠ طن من المنتجات البوليميرية الجديدة في الساعة الواحدة قد توفرت في هذا المجمع. وأضاف: إنه وفقاً للتوقعات التي أجريت، فإن ٤٠ بالمائة من المنتجات الجديدة ستدخل إلى الأسواق الداخلية، فيما ستذهب البقية أي ٦٠ بالمائة إلى الأسواق الأجنبية. وأشار إلى إمكانية تصدير هذه المنتجات إلى إسواق أوروبا ودول آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا وتركيا والهند والصين. من جانبه، أعلن مدير الشؤون الدولية لشركة بتروكيماويات (جم) حسين صفاري، بأن مجمع إنتاج (رابر) يعد المنتج الأول والوحيد للمنتجات الثلاثة LCBR، SBS، SB ضمن ٧ منتجات رئيسية في الصناعة البتروكيماوية في البلاد، وقال: إن إجازة هذا المجمع هي من شركة (فرانسيس) الإيطالية، فيما الهندسة الأساسية أنجزت من قبل شركة (تكني مونت) الإيطالية أيضاً.

روسيا تصدر الكهرباء إلى إيران عام ٢٠١٩

أعلنت وزارة الطاقة الروسية بأن روسيا ستصدر الكهرباء إلى إيران بصورة تجريبية في العام ٢٠١٩. وأفادت وزارة الطاقة الروسية، في بيان، أصدرته بهذا الصدد الجمعة، إن الكهرباء المصدر سيرسل إلى الجمهورية الإسلامية عبر ممر الطاقة (روسيا-جمهورية أذربيجان-إيران). وذكرت وكالة أنباء (تاس) الروسية، بأن بيان وزارة الطاقة الروسية صدر في ختام الاجتماع الأول لتفريق العمل المشترك الثلاثي للانضمام إلى منظومة الطاقة (إيران-جمهورية أذربيجان-روسيا).

ولم يذكر بيان الوزارة أسماء مسؤولي إيران وجمهورية أذربيجان في الاجتماع الثلاثي ومكان انعقاد الاجتماع، وأضاف: إن مساعد وزير الطاقة الروسي أناتولي يانوفسكي مثل بلاده في الاجتماع. ووفقاً للبيان، فإن الأطراف الثلاثة المشاركة في الاجتماع أكدت في الاجتماع بأن شركات (اينتر رايو) الروسية و(توانير) الإيرانية و(أذر انرجي) الأذربيجانية ينبغي عليها الإسراع في تنظيم المقترحات المعينة لتجارة الطاقة في مجموعة شبكة الطاقة بين الدول الثلاث وتوفير إمكانية تصدير الكهرباء إلى إيران بصورة تجريبية في العام ٢٠١٩.

تعاون إيراني-هندي في مجال الموانئ والملاحة البحرية

ناقش الجانبان الإيراني والهندي سبل التعاون في مجال الموانئ والملاحة البحرية والاستثمار في ميناء جابهار الواقع جنوب شرق إيران خلال زيارة قام بها وفد إيراني إلى الهند. وأعلن محمد راستاد، المدير التنفيذي للمنظمة، عن زيارة قام بها إلى الهند إجتمع خلالها بمساعد وزير الموانئ والملاحة البحرية الهندي ناقش الجانبان سبل تنمية التعاون في شؤون الموانئ والملاحة البحرية في مقر هذه الوزارة الهندية. كما تطرق الجانبان، خلال الاجتماع، إلى توقيع إتفاق مؤقت بين شركة (بي.جي.إل) الهندية وإيران لتنفيذ مشروع في ميناء جابهار الإيراني لبناء محطة حاويات بحرية. كما تم خلال الاجتماع التأكيد على تطبيق الإتفاق الثلاثي بين إيران والهند وأفغانستان في مجال الترانزيت وإقامة الاجتماع السابع للجنة التخصصية الناشطة في مجال التعاون البحري وشؤون الموانئ بين البلدين قريباً. هذا ويبحث الجانبان حول سبل التعاون الثنائي بين ميناء مومباي الهندي وميناء جابهار الإيراني.

بالرغم من التهديدات والتحديات الأميركية العلاقات الاقتصادية الإيرانية-الصينية مستمرة وتتعزز يوماً بعد يوم

قال المتحدث ومدير التحليل الإحصائي لمنظمة الجمارك الصينية، على الرغم من كل التهديدات والتحديات من جانب أميركا بشأن العقوبات ضد إيران والصين، فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين مازالت مستمرة وتعزز يوماً بعد يوم. وقال لي كوي ون، في مقابلة مع (ارنا)، أمس السبت: إن نمو التبادل الاقتصادي علامة على تقدم وتعزيز التعاون بين البلدين، قائلًا: إن الصين هي أول وأكبر مشتر للنفط وأكبر عميل لصادرات إيران غير النفطية، ولا تزال هذه الحالة قائمة في عام ٢٠١٨. ووفقاً له، بلغ حجم الصادرات والواردات بين الصين وإيران، وهو حجم التجارة بين البلدين، ١٨٩ ملياراً و١٦٠ مليون يوان (٢٩ ملياراً و١٠١ مليون دولار) في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨. وصرح كوي ون إن هذا الرقم أعلى بنسبة ١٨ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٧. وأضاف: إن صادرات الصين إلى إيران في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بلغت ٧٦ ملياراً و١٨٠ مليون يوان (١١ ملياراً و٢٢٠ مليون دولار) بانخفاض ١٦٠ بالمائة عن نفس الفترة من العام الماضي. وتابع: إن واردات الصين من إيران في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بلغت ١١٢ ملياراً و٩٨٠ مليون يوان (١٧ ملياراً و٣٨١ مليون دولار). وقال كوي ون: إن هذا الرقم زاد بنسبة ١٩ في المائة على أساس سنوي. وأضاف في إشارة إلى العقوبات الأميركية ضد إيران: إن العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين تتطور دون اعتبار للقوانين المحلية للدول الثالث الصين، كما كان الحال في الماضي تعمل مع إيران من الناحية الاقتصادية والتجارية، وانسحاب أميركا من الإتفاق النووي لا يؤثر على العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ووفقاً للمتحدث ومدير التحليل الإحصائي لمنظمة الجمارك الصينية، فإن بكين ضد الأحادية الاقتصادية للولايات المتحدة أو أي دولة أخرى، والصين لا تولي أهمية لقوانين تلك الدول المحلية، لذلك نحن نعارض انسحاب أميركا من الإتفاق النووي وفرض واشنطن عقوبات من جانب واحد ضد طهران.

على هامش معرض طهران الدولي للصناعات معظمي: لن نواجه مشكلة في صناعاتنا الاستراتيجية رغم الحظر



أكد مساعد وزير الصناعة والمناجم والتجارة رئيس مكتب منظمة تطوير الصناعة الإيرانية، منصور معظمي، إن البلاد لن تعاني من مشكلة جادة في الصناعات الاستراتيجية رغم الحظر. وقال معظمي، أمس السبت، في تصريح أدلى به للصحفيين على هامش معرض طهران الدولي للصناعات في نسخته الثامنة عشر: إننا لسنا غريبا مع الحظر وليست هذه المرة الأولى التي نعاني من الحظر، وبالتأكيد ستساعدنا قدراتنا في تجاوز مرحلة الحظر. وأضاف: إنه وفق الخطط المنجزة من قبل الحكومة والقرارات الجيدة للغاية التي اتخذت في المجلس التنسيقي لرؤساء السلطات الثلاث فإننا لا نتصور إننا سنعاني من مشكلة جادة في مجال الصناعات

الحظر النفطي الإيراني يلحق الضرر بالعديد من البلدان رئيس مركز الأبحاث الروسي:

النفط في السوق العالمية فوق ٨٠ دولاراً للبرميل. وتابع: أنه إذا تم تنفيذ العقوبات الأميركية على إيران في الرابع من نوفمبر، فإن السعر سيتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل. وقال باتوك، إن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لزيادة إنتاج (أوك) وصادراتها النفطية تذهب سدى ولن تتمكن الدول الأعضاء في المنظمة من التعويض عن النقص في الأسواق إذا توقفت صادرات النفط الإيرانية. وأضاف: إن سوق النفط العالمية قد تزعم بسبب التدخل الأميركي وتدخلات ترامب، وواشنطن مسؤولة في واقع الأمر عن ارتفاع أسعار النفط، وأضاف الخبير الروسي: أنه إذا تم تخفيض صادرات النفط الإيراني، فإن سعر النفط

تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين طهران واسلام آباد

تم التأكيد خلال اللقاء بين القنصل العام الإيراني في بيشاور وحاكم ولاية خيبرختونخواه الباكستانية على تنمية العلاقات بين إيران وباكستان في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والتجارية. وقد التقى القنصل الإيراني في بيشاور محمد باقر بيكي، مع حاكم ولاية خيبرختونخواه شاه فرمان خان، لبحث سبل تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين نظراً للإمكانيات التي تتمتع بها الولاية الباكستانية. وفي بداية اللقاء، قدم القنصل الإيراني تهانيه لفوز حزب أنصاف وتشكيل الحكومة في ولاية خيبرختونخواه وتعيين شاه فرمان خان حاكماً لها. وأعرب بيكي عن أمهله بتطوير العلاقات بين البلدين اللذين تربطهما علاقات ثقافية مشتركة، معلناً استعداد إيران للمشاركة في مشاريع الولاية ومنها المواصلات وإنشاء محطات توليد الكهرباء، وكذلك تشييد السدود والجسور، مطالباً برفع العقوبات المصرفية التي تواجه رجال أعمال البلدين. من جانبه، أعلن فرمان خان عن استعداد

المركزي الإيراني: لدينا خطط لتحسين سوق العملة الصعبة

أعلن محافظ البنك المركزي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أمس السبت، أن لدى البنك المركزي خططاً محددة لتحسين وضع سوق العملة الصعبة والاتجاه نحو أسعار متعادلة للعملة الصعبة. وكتب عبدالناصر همتي، على صفحته في موقع (الانستغرام): إن قائد الثورة المعظم أكد على اتخاذ التدابير والقرارات الجادة والعملية لحل المشكلات الاقتصادية الخمس الرئيسية.. ومن هذه الخمسة، فإن ٣ حالات منها: أي مشكلات النظام المصرفي والسيولة النقدية والتضخم، ضمن المسؤولية المباشرة للبنك المركزي. وأضاف: إذا أضفنا موضوع العملة الصعبة إلى هذه الحالات، فستبرز المسؤولية الجسيمة للبنك المركزي وأهمية إجراءاته وخطته لتنفيذ إيعازات قائد الثورة، الأمر الذي يتطلب التعاون من أعضاء مجلس الوزراء في المضي قدماً في سياسات البنك المركزي، إضافة إلى إسناد من السلطتين الأخريين (التشريعية والقضائية)، للتغلب على المشكلات.

وتابع همتي: لدينا خطط محددة للتحكم بالسيولة النقدية وتوجيهها، والحد من وتيرة تنامي التضخم، وبالتالي خفضه تدريجياً، وترتيب المشكلات المعقدة في النظام المصرفي حسب الأولويات، والحصول على التراخيص اللازمة لإصلاحها، وتبديل الشبكة المصرفية إلى المحرك الدافع للإنتاج وتوفير فرص العمل، وخاصة تحسين وضع سوق العملة الصعبة والاتجاه نحو السعر المتعادل للعملة الصعبة نظراً لظروف البلاد الاقتصادية، وسوف يتم تنفيذ هذه الخطط بالتشاور مع أصحاب الرأي في المجال الاقتصادي والمصرفي والعملية الصعبة وبالتعاون مع مدراء وخبراء البنك المركزي والنظام المصرفي.

خلال الأشهر الستة الماضية صادرات إيران غير النفطية إلى أوروبا ارتفعت بنسبة ٢٦%

ارتفع متوسط الصادرات غير النفطية الإيرانية إلى الدول الأوروبية، على الرغم من التحديات الأمريكية لخفض التجارة مع طهران، بنسبة ١١٢٩ في المائة من حيث الوزن و٢٠٢٣ في المائة من حيث القيمة خلال الأشهر الستة الماضية.

وفي الأشهر الستة الأولى من العام الإيراني الحالي (بدأ ٢١ مارس ٢٠١٨)، تم تصدير أكثر من ٥٦ مليون طن من السلع غير النفطية، وهو ما يقل بنسبة ٣٢٧ في المائة عما كان عليه في النصف الأول من العام الماضي. كما دخل البلاد خلال هذه الفترة ١٦ مليونا و٢٢٠ طن من السلع، والتي انخفضت بنسبة ٩٣ في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. إيطاليا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا واليونان وبولندا والنمسا وسلوفاكيا والبرتغال والدنمارك وكرواتيا وسويسرا وجمهورية التشيك هي ١٦ دولة أوروبية مدرجة في قائمة ١٠٠ دولة هي وجهات تصدير السلع الإيرانية، كما أن الولايات المتحدة والمكسيك من الوجهات الرئيسية لتصدير البضائع الإيرانية خلال الفترة المذكورة أعلاه. دراسة جداول إحصاءات الجمارك في الأشهر الستة الأولى من هذا العام تكشف عن زيادة الصادرات إلى البلدان الأوروبية في الوزن بنسبة ١١٢ في المائة، بما في ذلك المنتجات البتروكيماوية.



مطلباً برفع العقوبات المصرفية التي تواجه رجال أعمال البلدين. من جانبه، أعلن فرمان خان عن استعداد